



قرار قضائی رقم (٧٨/٢٠١١)

بشأن إنشاء قسم للادعاء العام بالسجن المركزي بسمائل

بعد الاطلاع على قانون الادعاء العام الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٢/١٩٩٩م).

وعلى قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٧/١٩٩٩م) وتعديلاته.

وعلى استقلال الادعاء العام الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٥/٢٠١١م).

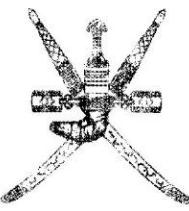
وعلى القرار رقم (٢٦/٢٠١٠م) بشأن تحديد اختصاصات الإدارة العامة للتحقيقات والمراقبة.

وبناءً على ما تقتضيه مصلحة العمل تقرر:-

المادة (١) : ينشأ قسم للادعاء العام (بالسجن المركزي) يتبع إدارة الادعاء العام بولاية سمايل ويشمل اختصاصاته النطاق الجغرافي للسجن المركزي .

المادة (٢) : يرأس قسم الادعاء العام بالسجن المركزي أحد رؤساء الادعاء العام تحت إشراف مدير الادعاء العام بولاية سمايل ويعاونه عدد كافٍ من وكلاء الادعاء العام - حسب الحاجة - ويجوز أن يعين أحد وكلاء الادعاء العام رئيساً للقسم .





المادة (٣): يتحدد اختصاص أعضاء الادعاء العام بقسم الادعاء العام بالسجن المركزي وتسميتهم بقرار من المدعي العام بحسب الحاجة وتكون تبعيتهم لرؤسائهم حسب ترتيب وظائفهم.

المادة (٤): يختص قسم الادعاء العام بالسجن المركزي بالاختصاصات التالية :-

١- قبول الشكاوى والبلاغات و التحقيق والتصرف ورفع الدعوى و مباشرتها أمام المحاكم وتنفيذ الأحكام في الجرائم الواقعه داخل السجن المركزي .

٢- النظر في إشكالات التنفيذ والطلبات المرفوعة من السجناء بالتنسيق مع الإدارات والإدارات العامة المختصة .

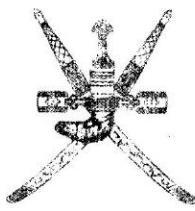
٣- تمديد التوقيف للموقوفين بالسجن المركزي في القضايا الواقعه خارج السجن المركزي لجميع الإدارات والإدارات العامة .

٤- التحقيق مع السجناء والموقوفين والمتهمين بقضايا خارج النطاق الجغرافي لإدارة الادعاء العام بسمائل بناء على ندب من مدير الإداره أو مدير عام الادعاء العام في الإداره المختصة .

٥- متابعة إرسال السجناء للمحاكم في القضايا ذات الأهميه وذلك بالتنسيق مع الإداره المختصة .



Attorney General Office



اللَّهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْلَةُ الرَّحْمَةِ وَرَحْمَةُ الرَّحْمَةِ مَمْلَكَتُ الْأَرْجَلِ وَالْعَيْنِ

المادة (٥): على رئيس قسم الادعاء العام بالسجن المركزي أو من يقوم مقامه إخطار المدعي العام بالقضايا ذات الأهمية وفق التعليمات القضائية.

المادة (٦): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره.

وَاللهُ وَلِي التَّوْفِيقِ

حسين بن علي الهلالي

المدعي العام



صدر في الأربعاو :
من جمادي الثاني ١٤٣٢ هـ
١٨ من مايو ٢٠١١ م